



التعنيف والتفكير في المنازل خلال جائحة كوفيد 19

Domestic abuse and impoverishment in homes during the covid-19 pandemic

د. سناء السعداني

جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس (المغرب)

saadanisanae@yahoo.com

ملخص:	معلومات المقال
على إثر المعاناة الناتجة عن العنف الممارس على النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد-19، قمنا بهذه الدراسة لتحديد الفئات الأكثر عرضة لهذه الظاهرة وأسبابها في ظل الفقر وأوضاع الحجر المنزلي الهش. وانطلاقاً من كون المساحة السكنية الضيقة تجعل ظاهرة العنف الأسري أكثر تضامناً، قمنا بدراسة سوسيولوجية - إمبريقية تعتمد على الوصف والتحليل للوقوف على واقع العنف الأسري. وقد شملت الدراسة عينة من النساء تواصلن مع بعض مراكز الاستماع للنساء التابعة لثلاث جمعيات في جهة الرباط وتم توزيع استبيان إلكتروني باستخدام تقنية Google Forms. وتبين أن مشاكل هذه الفئة ناتجة عن الفقر والأمية والفوارق الاقتصادية وعدم صون الكرامة وغياب المساواة بين الجنسين.	تاريخ الارسال: 17 جانفي 2021 تاريخ القبول: 01 مارس 2021 الكلمات المفتاحية: ✓ العنف ✓ النساء ✓ الاطفال ✓ الحجر
Abstract :	Article info
As a result of the suffering caused by violence against women and girls during the Covid-19 pandemic, we conducted this study to identify the categories most vulnerable to this phenomenon and its causes in the context of poverty and fragile conditions in home quarantine. Based on the fact that the narrowness of the residential area worsens domestic violence, we conducted a socio-empirical study based on description and analysis to identify the reality of this phenomenon. The study was based on a sample of women who had contacted some women's listening centers of three associations in the Rabat region and the distribution of an electronic questionnaire using Google Forms. The problems of this category are caused by poverty, illiteracy, economic disparities, lack of preservation of dignity and gender inequality.	Received 17 January 2021 Accepted 01 March 2021 Keywords: ✓ violence ✓ women ✓ children ✓ confinement

. مقدمة:

عرف تاريخ الإنسانية العديد من الاكتشافات في المجالات العلمية المختلفة مكنت الإنسان من مواجهة الأخطار التي تتهدد صحته وراحته كما عرفت المجتمعات انتقالات نوعية لتمكينه من العيش بسلام وحرية وكرامة. وقد تمكن من مواجهة العديد من الأمراض والأوبئة عبر التاريخ لكن في الآونة الأخيرة ظهرت جائحة كوفيد - 19 التي تabetها العالم لما ظهرت بالصين الشعبية. وفجأة تم اتخاذ العديد من الإجراءات من طرف معظم الدول لمنع مواطناتها ومواطنيها من التنقل بل وفرض الحجر المنزلي عليهن/هم وخلق جو من الخوف والهلع داخل المجتمعات بل حتى داخل الأسر التي تعتبر وحدة اجتماعية ذات هوية مشتركة من ناحية القيم والتقاليد وترتبط بين أعضائها علاقات والتزامات اقتصادية واجتماعية. ويشكل أي اختلال في توازنها سبباً رئيسياً لظهور ظاهرة العنف في المجتمع. وخلال فترة الحجر المنزلي، الذي تم اللجوء إليه لمحاصرة انتشار الجائحة، ظهرت داخل الأسر عدة اختلالات مما جعل مجموعة من تنظيمات المجتمع المدني الوطنية والدولية تدق ناقوس الخطر بالنسبة لظاهرة العنف الأسري كما أطلقت تحذيرات من تزايد وقائع العنف ضد النساء بتوجيهها رسائل إلى الحكومة أشارت فيها إلى أن "معدل العنف تجاه النساء جد مرتفع خلال هذه الفترة وأنه من المرجح أن تزداد وثيرته بسبب التوترات التي بدأت تظهر جلية داخل الأسر نتيجة الضغوط النفسية المترتبة عن وضعية الحجر المنزلي"¹. وفي نفس الوقت، تم الإعلان عن أرقام هاتفية خضراء وعن إنشاء منصات بمواقع التواصل الاجتماعي للعمل عن قرب وخلايا إنصات للمواكبة والإرشاد والتوجيه وتقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات. كما أعلنت هيئات وطنية أنها «خلال الفترة الممتدة بين 16 مارس و24 أبريل 2020، استقبلت عبر مختلف الخطوط الهاتفية التي وضعتها رهن إشارة النساء 240 اتصالاً هاتفياً للتصريح بالعنف من 230 امرأة عبر مختلف التراب الوطني»². كما أعدت رئاسة النيابة العامة بدورها منصة إلكترونية لتلقي شكايات العنف ضد النساء لتقديم الشكايات المتعلقة بالعنف ضد النساء³⁻⁴ خلال هذه المرحلة. وبعد تسجيل أعداد متزايدة من العنف على الفتيات والنساء، أطلقت نشيطات ونشطاء في المجال المدني ومؤسسات وطنية حملات ونداءات خلال هذه الفترة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر حملة «عاون بلادك وخليك فدارك بلا عنف»، «اسمعي كذلك»، «كلنا معك»⁵⁻⁶.

وفي نفس الفترة الزمنية، عرفت جميع أرجاء العالم انتشاراً⁷ مهولاً لظاهرة العنف الأسري وهذا ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى التنديد باستفحال هذه الظاهرة بحيث دعا الحكومات "إلى جعل سلامة النساء ذات أولوية في خطة عملها لمواجهة الجائحة"⁸. ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة فقد سجلت بعض الإحصائيات زيادة كبيرة لهذا الشكل من العنف في العديد من البلدان. ويبدو أن السبب يعود إلى زيادة القلق والتوتر الناجم عن فقدان الأمن الاجتماعي والصحي بالإضافة إلى ضياع الوظائف والخسارة بالنسبة للعديد من المقاولات بعد اتخاذ تدابير وإجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي. في ظل هذا الوضع، توقفت العديد من المرافق والخدمات الاجتماعية إما بشكل تام أو بالاعتماد على العمل عن بعد وتقليص استقبال العديد من الفئات الاجتماعية المتضررة وبالتالي أصبح من الصعب الحصول على معطيات رسمية بخصوص ظاهرة العنف بالمغرب. ويبقى السؤال المطروح هو كيف تحولت العديد من الأسر النووية من منبع حيوي للراحة والأمان والتعاطف إلى مصدر للاستغلال والتنكيل في ظل الالامساواة؟

أولاً: إطار البحث :

وما دفعنا نهم بموضوع العنف خلال فترة الحجر المنزلي هو كون ممارسته، من جهة، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأسرة التي تعتبر نواة المجتمع الأساسية علماً أنها إن صلحت، صلح المجتمع وإن فسدت، فسد ؛ ومن جهة ثانية، دراسة مستوى العلاقات الأسرية لدى الفئات المهشة والعمال المياومين والاهتمام بإبراز مكانهم الضعيف على مستوى التشريعات القانونية الجنائية والوقوف على أبرز المعوقات التي حالت دون تمكين المعنفات من تبليغ الجهات المختصة عما عانينه وتعاينيه. فالعنف الأسري في فترة انتشار كوفيد-19 أصبح موضوعاً متداولاً نظراً لتأثير الإجهاد النفسي والمادي على الأسر المغربية وتجريد الأفراد من نمطية الحياة اليومية لفترة قد تتجاوز ثلاثة أشهر واستناداً إلى ما

يشاهد وما يثيره الإعلام وما يروج في شبكات التواصل الاجتماعي وما يشكل محاور عدة ندوات تفاعلية عن بعد عبر الإنترنت. وبدورنا سنحاول القيام بدراسة سوسيولوجية - نفسية تعتمد الوصف والتحليل ومقاربة اجتماعية للوقوف على واقع العنف الممارس على الفتيات والنساء خلال فترة الحجر المنزلي. كما سنعمل على تحديد مدى انعكاسات هذا الواقع عليهن وعلى وضعيتهن الاقتصادية انطلاقاً من فرضية إسهام ضيق المساحة السكنية في تفاقم العنف الأسري بأنواعه النفسي واللفظي والجنسي والاقتصادي واعتبار المجتمع هذا العنف أمراً أسرياً خاصاً لا يعني الآخرين بحيث تجد المعنفات صعوبة للتبليغ عما عاينته وفي حالة ظهور آثاره ومساءلتهن فإنهن تحاولن، في غالب الأحيان، عدم الكشف عن هويتهن وتجدن أنفسهن مجبرات على الاستمرار في علاقة قد تؤذيهن وقد تتسبب في عواقب وخيمة لهن ولأطفالهن في ظل وضعيتهن الاقتصادية الهشة. وقد اعتمدنا في دراستنا أداة معالجة المحتوى وتحليله⁹ وعلى منهجية إمبريقية تحليلية وصفية لواقع العنف الأسري على الفتيات والنساء باستعمال استبيان إلكتروني أعدناه ووزعناه على مراكز الاستماع التابعة للجمعيات الثلاثة لدراسة الظاهرة باستخدام تقنية Google Forms. والجدير بالذكر أن الاستبيان قد تم عرضه على باحثات/ين وفي نفس الوقت فاعلات/ين/ جمعيات/ين لهن/م صلة بالموضوع. وقد تطلب منا هذا البحث أربعة أسابيع في الفترة الممتدة من 28 ماي إلى 27 يونيو 2020. واقتصرت الدراسة على عينة من النساء اللواتي اتصلن أو تم الاتصال بهن من طرف مركز الاستماع للنساء ضحايا العنف المبني على النوع التابع لجمعية المحامون الشباب بمدينة الخميسات وجمعيتي فدرالية رابطة حقوق النساء (فرع الرباط) واتحاد العمل النسائي (فرع الرباط). وتمثلت معوقات الدراسة في نسبة الأمية المرتفعة التي تحول دون استعمال الوسائل التكنولوجية للتبليغ عن العنف وعدم امتلاك هواتف محمولة واعتبار العنف من طرف الأخ أو الأب أو الزوج وعائلته نوع من "الهايتوس" المسلم به من طرف بعض الفئات من الفتيات والنساء وهو ما يعيق عملية التصريح أو التبليغ عن العنف. هذا بالإضافة إلى ارتباطك في التواصل بسبب عدم التعود على العمل عن بعد والخوف من العائلة وعدم إتاحة أرقام الهواتف والمنصات الإلكترونية والعناوين بالنسبة لعدد كبير من النساء لتقديم الشكاوى عن بعد لافتقارهن لمهارات القراءة اللازمة وصعوبة الوصول إلى النساء المعنفات خلال فترة الحجر الصحي في غياب أداة تواصل إلكترونية.

ثانياً: مظاهر العنف وأسبابه :

يعدد مفهوم العنف بتعدد السياقات والمناهج المستخدمة واختلاف الحقول المعرفية حيث يُعكف على دراستها على غرار علم الاجتماع، علم النفس، علم النفس الاجتماعي، العلوم السياسية، العلاقات الدولية، العلوم القانونية والإدارية، علوم الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا... ويخضع للمناقشة حسب زاوية نظر كل حقل مما يجعله يأخذ توجهات تفسيرية مختلفة ومتفاوتة¹⁰. ويعتبره ابن خلدون عبارة عن نزعة طبيعية حسب قوله "ومن أخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان، بعض على بعض، فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه امتدت يده إلى أخذه إلى أن يصده وازع"¹¹، كما اهتم بهذه الظاهرة في نظريته بتعريفه الصراع بأنه هجوم البدو على الحضار وتأسيس الدولة، أما أسبابه، فيربطها بالعصبية التي تعني "الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة"¹². وفي اللغة العربية تعني كلمة (عنف) كل سلوك فعلي أو قولي¹³ يتضمن معاني القسوة والشدة والتوبيخ واللوم والتقريع. وحسب أدونيس العكره فالباحثون يعرفون العنف "على أنه استخدام القوة بصورة غير مشروعة أو غير مطابقة للقانون. غير أن ربط العنف بالقانون بهدف تحديد طبيعته وتمييزه عن الأفعال غير العنيفة يثير إشكالات متعددة وكثيراً من الاعتراضات التي يؤكد لها الواقع ويشهد على صحتها"¹⁴ ويؤكد أن استخدام القوة يكون على شكلين أحدهما مشروع كما في حالات الثورات والتحرر والثاني غير مشروع كالإرهاب. ويرتبط تعريفه بالأغراض المراد استهدافها وباختلاف أبعاده. بالنسبة لفرويد¹⁵ فالعنف هو القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين وخبراتهم بقصد السيطرة عليهم بواسطة الموت والتدمير والإخضاع أو الهزيمة. ويتولد عادة عند الفرد عند إحساسه بالعجز والتقصير والفشل وعدم تمكنه تحمل المسؤولية حيث يصبح لجوؤه إليه وسيلة للإفلات من مأزقه وإعادة الاعتبار المفقود إلى الذات. هكذا فالعنف يكون إما عشوائياً مدمراً أو يدخل في إطار بناء

يوظف لتغيير الواقع. فحسب فرويد، إن النزوتين الأساسيتين اللتين توجهان الكائن الحي وتمدانه بالطاقة الحيوية هما نزوة الجنس (Eros) "المسؤولة عن كل رباط إيجابي مع الآخرين، عن كل علاقة عاطفية متعاطفة، هي المسؤولة عن التقارب والتوحيد والتجميع وتكوين وحدات حية أكبر فأكثر" ¹⁶ ونزوة الموت (Thanatos) "تهدف إلى التدمير، إلى تفكيك الكائن الحي والعودة به إلى وضعية الجماد" ¹⁷. وحسب نوال السعداوي "إن علم الأجناس في السنوات الأخيرة توصل إلى نتائج وشواهد كبيرة أثبتت زيف بعض الافتراضات المبدئية لفرويد ومنها غريزتا الجنس والموت". ¹⁸ أما فرج عبد القادر طه ¹⁹ فيرى أن العنف سلوك مشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه وتستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثماراً صريحاً بدائياً. ويمكن أن يكون العنف فردياً أو يصدر عن هيئة أو مؤسسة. فيلاحظ حضور مكثف لمفاهيم العنف في ممارسات السلطة الحاكمة ²⁰ الدالة على الاستبداد ²¹. أما الطرح السيكولوجي والنفسي فيرى على أنه فعل إنساني ناتج عن الفرد بالدرجة الأولى وقد تناوله هذا الحقل كإحدى الفعاليات الإنسانية وكجانب مهم في الحياة النفسية للإنسان. واستناداً على مظاهره السائدة فقد عرفه بعض الكتاب بأنه "الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي أو البدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية. وعلى أنه في جوانبه النفسية يحمل معنى من معاني التوتر والانفجار تسهم في تأجيحها في داخل الفرد أو الجماعة عوامل كثيرة أبرزها هذا العالم الحديث المنقسم على نفسه، والذي يعيش فيه إنسان اليوم، عالم التناقضات السياسية والاقتصادية والعقائدية" ²². كما أن مقتزفي العنف غالباً ما يكون قد سبق لهم أن تعرضوا لاضطراب عقلي حاد وتكون دوافعهم عبارة عن خليط مشوش من الخيالات والشعور بالغبن ²³ ويرده البعض إلى التنشئة الأسرية أو إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية أو إلى الإقصاء والتهميش الاجتماعي الذي يطال الفرد داخل المجتمع بحيث يغدو هو السبيل للخروج من الأوضاع المزرية التي يعيشونها ²⁴. وبالنسبة لبيار بورديو فينقسم إلى نوعين: عنف فيزيائي يلحق الضرر الجسدي و/أو العضوي و/أو المادي بالآخر، وعنق رمزي أو ناعم يمارس بطرق التواصل والمعرفة أو العاطفة الرمزية الصرفة. ²⁵ أما المقاربات في مجال علم الاجتماع فتعتبر العنف ظاهرة ونمط من أنماط السلوك ونتيجة مباشرة له بمختلف مستوياته وأشكاله. وتقتضي دراسته إعطاءه بعداً اجتماعياً تختلف تظاهراته من حيث المجالات الزمنية والمكانية والبشرية. وقد "ينظر إلى العنف كظاهرة اجتماعية تتكون من عدد من أفعال مجموعة من الفاعلين تحدث في محيط معين تكون لها درجة من الاستمرارية، بحيث تحتل فترة زمنية واضحة. وسواء نظرنا إلى العنف كنمط من أنماط السلوك أو كظاهرة اجتماعية فهو أحد المظاهر التي صاحبت الإنسان خلال مختلف حقبة تواجهه على سطح الأرض". ²⁶ وبقدر ما هو أحد مظاهر الوجود الإنساني فإن حالاته متعددة على غرار العدوان والاستبداد والقمع والظلم والقتل والعبودية والإهانة والنفي والملاحقة والتعذيب. ويبدأ بالتهديد والمساومة ماراً بالتجريح والتجويع والكسر والإسكات والتكذيب والسب وقد يصل إلى القتل... وتختلف هذه الظاهرة حسب الظروف والأزمات وما يتبعها من تغيرات عميقة في بنية المجتمعات ومنظوماتها القيمية والمعارية ما يشكل فضاء لتنامي الظاهرة على عدة مستويات وفي مجالات تفاعل الأفراد كالأُسرة والمجتمع حيث أصبح العنف أمراً بديهياً لفض أبسط أو أعقد مشاكل الحياة اليومية. وفي ظل غياب المساواة بين الجنسين وتبني العديد من المجتمعات عقليات متآكلة فإن العنف ضد المرأة أصبح متفشياً ويشكل حجر عثرة أمام تقدم الشعوب بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية التي تؤكد على ضرورة تأهيل النساء للتصدي للفقير والجوع والمرض والامية ولكل أشكال التمييز ضدها. وتعرف الأمم المتحدة العنف ضد المرأة بأنه أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة ²⁷⁻²⁸ ويدل العنف المبني على النوع على تآكل المقاييس والمعايير الأخلاقية لدى الفرد. ومن هنا نتساءل عن أسباب شيوع العنف الأسري؟ وما هي أشكال العنف القائم على النوع؟

تمثل التنشئة الاجتماعية والتقاليد السائدة في المجتمع المغربي وغيره من المجتمعات سبباً رئيسياً في خلق خلل على مستوى الأنساق والقيم وتفاوتات اجتماعية بين الأفراد تنتج عنها هيمنة شخص على آخر أو جنس على آخر. ويعتبر هذا العنف أكثر خطورة من العنف

المادي لأنه يدخل في إطار العادي وفي اللا شعور بالنسبة لضحاياه أنفسهم²⁹. وتأخذ أشكال من العنف كالعنف الأسري صفة شرعية مقبولة من لدن المجتمع ومقننة كقمع الدولة مواطناتها/ينها المطالبات/ين بتحقيق بعض المطالب الأساسية. كما يعتبر توبيخ الزوجة عنفاً شرعياً في بعض الثقافات بحيث قد تجد صعوبة في تمييز أنماط العلاقات غير الصحيحة ومخاطر سوء المعاملة. وتكتسي هذه السلوكيات أبعاداً مختلفة من بينها سوء المعاملة العاطفية المتمثلة في حجب التواصل العاطفي وتجاهلها والتقليل منها. وبعض الأزواج لا يسمحون لها بالحصول على وظيفة حتى لا تضمن استقلاليتها خوفاً من تمكنها من الاعتماد على نفسها والتمتع بحريتها في حالة دخولها في علاقات خاطئة وبالتالي المساهمة في الارتقاء بالمجتمع من خلال تربية أطفالها وتلقينهم مفاهيم المساواة بين بناتها وأبنائها في أعمال البيت باعتباره فضاء يستوجب مساهمة الجميع في أشغاله، والاستغناء عن الأفكار البالية التي تعتبر البيت فضاء خاصاً بالإناث. وترى نوال السعداوي أن البنت يجب أن تتلقى "التربية التي تنمي نفسها وعقلها وجسمها وتعددها للعمل في المجتمع والمشاركة في مختلف مجالات الحياة، ويتلقى الولد التربية نفسها"³⁰ وتلقين الأطفال العمل على تحقيق الاستقلال الذاتي في المستقبل، يمكن للمجتمع أن يضمن نشأة جيل جيد بأفكار وقيم ترسخ المساواة بين الجنسين وبين كل البشر. فالعنف الذي يحصل في الأسرة ويكون الطفل شاهد على ممارسته وقد يكون ضحية له يُولد الإحساس بعدم الأمان والطمأنينة واضطرابات ويؤثر على نموه المعرفي والعقلي. وتكشف "الدراسات في بعض أكبر البلدان في العالم النامي [...] عن وجود علاقة قوية بين العنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال"³¹ إن الأم المعتقة غالباً ما تتفاعل مع أطفالها بخوف وحزن وغالباً ما تكون إما مفرطة في حماية طفلها، سريعة الاستجابة لطلباته أو متشددة تسقط كل غضبها عليه. وقد أعطى فرويد أهمية كبرى للخمس والست سنوات الأولى من حياة الطفل ليدخل في مرحلة الكمون التي تبدأ من 6 سنوات إلى 12 سنة حيث يبدأ في تقمص الأدوار والتشبه بالديه. ويعتقد أن "عملية التقمص للجنس المشابه ليست فقط أساسية للنمو الجنسي للطفل بل هي مهمة أيضاً ليتشرب الطفل التقاليد وأعراف والدين"³².

ثالثاً: العنف والإيذاء داخل الأسرة خلال الجائحة

في ظل الجائحة الناتجة عن ظهور الفيروس التاجي، تعاني العديد من المجتمعات من الهلع والخوف والألم نتيجة كثرة الإصابات بمرض كوفيد - 19. كما التجأت العديد من البلدان، من بينها المغرب، إلى إغلاق حدودها وإصدار قوانين لإجبار مواطناتها/ينها على المكوث بالبيت وعدم الخروج إلا للضرورة الملحة بعد تقديم وثائق رسمية وبالتالي أصبحت إلزامية التباعد الاجتماعي والجغرافي سمتين أساسيتين ميزتا هذه الفترة بحيث صار المسكن الملاذ الأول والأخير لتفادي خطر مجهري مما جعل الأفراد يبحثون عن براءدغيمات جديدة وإعادة النظر في سلوكياتهم اليومية وفي العلاقات مع محيطهم من أجل تفادي إيذاء أنفسهم أو تعنيف الآخر وخاصة النساء الأكثر عرضة للعنف حسب تقرير 2019 للمندوبية السامية للتخطيط الذي يشير إلى أن نسبة النساء اللواتي يتعرضن للعنف في منازلهن بلغت 52% (6,1 ملايين امرأة) وأن أكثر من 7,6 ملايين، من بين 13,4 مليون امرأة، تتراوح أعمارهن ما بين 15 و 74 سنة، تعرضن لنوع واحد من العنف على الأقل³³ أي ما يمثل 57% من النساء. وهذا يؤكد أن العنف الأسري ليس حديث العهد بل هو سلوك مترسخ في التجربة الإنسانية منذ بدايات وجود البشر على ظهر الأرض رغم أن الأسرة هي الوسط حيث تبلور المبادئ الأساسية المساهمة في بناء كل مجتمع واللازمة لضمان استقراره وتقدمه. وينص تقرير المندوبية المعد خلال فترة الجائحة³⁴ على أن 34% من الأسر المغربية (35% بالوسط القروي و33% بالوسط الحضري) لم تعد تتوفر على أي مصدر للدخل نظراً لتوقف أنشطتها التي تجلت تداعياتها على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والنفسي للأفراد خصوصاً المنتمين للفئات الفقيرة والهشة. وفي ظل هذه الأوضاع، يتعرض الأطفال والنساء لمزيد من المخاطر والضغطات داخل المنازل بعد افتقادهن/م لإمكانات الخروج من المنزل إلى فضاءات الترفيه، أو الذهاب إلى المدرسة أو إلى العمل... وتؤكد الإسكوا بدورها شيوع هذه المعاناة في جميع أنحاء العالم. "ففي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، تعرضت 37% من النساء للعنف الجسدي و/أو الجنسي على يد الزوج/الشريك. وللعنف الأسري تداعيات اقتصادية كبيرة على الأفراد والمجتمع المحلي

والمجتمع ككل، بالإضافة إلى كونه قضية انتهاك لحقوق الإنسان والصحة العامة³⁵. وتعرض النساء للعنف من طرف الشريك الحميم وتزداد المخاطر في أوقات الأزمات حيث يصبح من الصعب على الأشخاص من خارج دائرة الأسرة اكتشاف علامات سوء المعاملة والعنف والإبلاغ عنها للدفاع عن القيم الإنسانية الكونية لضمان كرامة الإنسان. وقد أشارت تقارير وبلاغات في وسائل الإعلام الإلكترونية³⁶ والمرئية³⁷ والمكتوبة³⁸ إلى معاناة عدد كبير من الأسر المغربية المتضررة خلال جائحة كورونا وخاصة النساء. خلال هذه الفترة، أخذ العنف الأسري أبعاداً نفسية وجسدية واقتصادية حسب بعض المنظمات النسائية ومتخصصات/ون في مجال علم الاجتماع والعلوم القانونية والسياسية وهيئات دولية (أحزاب، جمعيات، نقابات...) ³⁹ خلال الندوات الرقمية الدولية المنظمة من طرف تنظيمات مختلفة.

رابعا: العنف الأسري والقيم الإنسانية

في المجتمع المغربي، تعتبر الأسرة خلية أساسية ذات قيمة كبيرة تميزها عن باقي المؤسسات الاجتماعية. وقد عرفت العديد من الأسر قدراً من التحديث غير أن مكانة المرأة بقيت حبيسة القيم التقليدية التي تفرض عليها الطاعة والخضوع للرجل وأنها ليست سوى زوجة أو أم قبل اعتبارها مواطنة بكامل حقوقها. إن القيم التي تتلقاها المرأة وتترسخ في عقلها منذ صغرها تجعل غايتها المثلى في الحياة هي الزواج والخضوع لسلطة الرجل زوجة كانت أو أخت أو ابنة⁴⁰. علاوة على ذلك فمن مميزات الوجه التقليدي للأسرة المغربية تزويج القاصرات عن طريق التحايل على القانون وإعطاء الأهمية للزواج الداخلي بين أفراد الأسرة باعتبار أن مكانها ومجالها الطبيعي هو البيت علماً أن الهوية الشخصية للفرد غالباً ما تتشكل في سياق الجماعة والفئة الاجتماعية التي ينشأ فيها. ففي مجتمعاتنا، تعتبر المرأة ضمن ممتلكات الأسرة طيلة حياتها وأداة المجتمع المتسلط حيث يتم إسقاط العيب والعار، والعقد وضعف الرجل عليها اجتماعياً⁴¹. وتحرم في المجتمعات المتخلفة من الاعتراف بكيانها وأصالتها من خلال سن قوانين عديدة مدنية كانت أو دينية تقيد حريتها وحركتها وعلى الاختيار وكبح إمكانياتها الذهنية والإبداعية وربطها بأغراض اجتماعية محضة كالزواج والإنجاب. وحسب دراسة حجازي لثلاثة نماذج من النساء، فإن المرأة في الوسط الكادح وما دونه كائن قاصر تابع يحتاج إلى وصي. ويقتصر دورها في الانزواء داخل بيتها ضمن حدود أسرتها ويوكل إليها الرضوخ والاستسلام والاستعبد بحيث أنها تصل أقصى درجات القهر من خلال تنكر الأسرة والمجتمع لها وقتلها معنوياً واعتبارها كجهاز حركي يقوم بخدمة كافة أفراد الأسرة. وبالمقابل، يتم تضخيم دور الرجل بالمبالغة في إسقاط القدرة والمجاهة والتحمل وكسب الرزق وتدبير أحوال الأسرة. أما في الطبقة المتوسطة، فيعتبر أن المرأة لها وظائف ثابتة أخرجتها من "سجنها التقليدي" وتشارك الرجل في أعباء المسؤوليات داخل وخارج الأسرة. كما أن الرجل يعي أن الارتقاء مرتبط بارتقاء مكانة المرأة في المجتمع وبناء شخصيتها. أما فيما يخص فئة الامتياز فيرى أن المرأة لا تعاني من قهر على المستوى المادي لكنها تتعرض لاستلاب معنوي بحيث تعتبر كأداة بتحديد دورها في الانجاب والمصاهرة بزيادة بسط نفوذ الأسرة التي تنتمي إليها واستعراض ثروة أبيها أو زوجها. وبشكل عام، فالمرأة بالنسبة لنوال السعداوي تتعرض لنوع من الاستلاب بحيث أن "إفراغ المرأة من مسؤوليتها إفراغ لشخصيتها من لبّ الإنسان وجوهره وتمييزه عن سائر المخلوقات، وبهذا الإفراغ لم يعد للمرأة إلا قشرتها الخارجية الظاهرية أمام الأعين، لم يعد للمرأة إلا غلافها الجسدي الخارجي. ولم يعد أمامها إلا أن تشغل بهذا الغلاف الجسدي"⁴². غير أن وطأة التقاليد والقيم بدأت تتأرجح في عدة مجتمعات بفضل مطالبة المجتمع المدني بإعادة النظر في قوانين الأحوال الشخصية. "ولا شك أن تغيير هذه القوانين المحققة بالمرأة ضروري لإقرار مبادئ المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق والواجبات، لكن التغيير الاجتماعي المنشود يتطلب أن تتحول هذه القوانين الجديدة إلى ممارسة يومية في حياة الناس الخاصة والعامة وأن تنصهر المفاهيم الجديدة لتصبح نسيج المجتمع الجديد."⁴³ لقد أصبحت المجتمعات تعرف تصاعد النزعة الفردية التي تتيح للأفراد الإسهام بدور كبير في تكوين أنفسهم وبناء هويتهم الخاصة والدفاع عن كرامتهم ومواجهة كل أشكال العنف بما في ذلك العنف الأسري الذي يهدف إلى السيطرة أو الإضرار بأحد أفراد الأسرة ويتخذ العديد من أشكال الإيذاء الجسدي والنفسي وكذلك

الإهمال من قبل أفراد الأسرة أو الشريك الحميم. ويمكن أن يكون العنف بأشكاله عملاً منفرداً أو عدداً من الأفعال ترتكب في سياقات مختلفة تشكل جزءاً من دائرة سوء المعاملة ذات العواقب الوخيمة وأحياناً القاتلة للضحايا.. فأنواع العنف الأسري المختلفة قد تمس الشريك الحميم وتخص إساءة معاملة الأطفال وإهملهم وإساءة معاملة المسنين وقد تتعلق بالعنف المرتبط بالشرف والزواج القسري وقد تتمثل في الاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي. للعنف آثار سلبية على الفرد حيث يساهم في تفكيك نسيج البناء الاجتماعي من أبسط خلية ألا وهي الأسرة إلى أعقد الروابط الاجتماعية. فعلى مستوى الأسرة، لا ينجو أحد من العواقب الوخيمة لآثار العنف بل أن الأسرة بأكملها تصبح ضحية له بدرجات متفاوتة ومتباينة. فالعنف يعوق حركة الأسرة وقيامها بوظيفتها في المجتمع بحيث تعتبر فئة الأطفال هي الأكثر هشاشة وتأثراً سواءً من خلال التعرض إليه أو مشاهدته بحيث أن تعرض المرأة للضرب والإهانة قد يؤثر على اهتمامها بأطفالها ورعايتهم بل يمكن أن يتسبب في كرههم لكونهم يجبرونها على الاستمرار في علاقة لا تتحملها. ومن هنا يخلق لدى أفراد الأسرة نوع من العنف والعنف المضاد قد يخلق لديهم حواجز نفسية وانقسامات داخلية يتولد عنها الحقد والكراهية وخلل على مستوى وسائل التواصل بينهم التي يغلب عليها طابع الاستفزاز والتوتر. أما بعض النساء فتكون في حاجة إلى إيجاد زوج والعيش في عائلة مهما كانت الظروف. وتشير الدراسات الاجتماعية والنفسية⁴⁴ إلى أن الأطفال الذين عانوا من العنف الأسري يكونوا أكثر انفعالية وعدوانية عند بلوغهم سن 10 إلى 11 وذووا سلوكيات أقل إيجابية تجاه الآخر وعرضة للتقلبات المزاجية التي تجعلهم في معاناة مما يؤدي في غالب الأحيان إلى عدم تمكنهم من النجاح في حياتهم وعرضة لعدة مشاكل اجتماعية تتسبب في عدم استقلاليتهم وجعلهم في أمس الحاجة إلى مساعدة الآخر. وقد يكونوا عرضة لأشكال من العنف وقد يزرع العديد من بينهم في الفقر المدقع.

خامساً : علاقة الفقر بالتعنيف

تتعدد المداخل النظرية والمقاربات المنهجية والدراسات الميدانية قصد معالجة ظاهرة الفقر وإيجاد حلول لها والقضاء عليها من مختلف الزوايا باعتبارها مشكلة عميقة الجذور ومصدر المشاكل التي يعاني منها الفرد والمجتمعات المصنفة إلى بلدان غنية وفقيرة انطلاقاً من تحديد مؤشرات للقياس والحكم على مدى تقدمها. تأخذ دراسة الفقر عدة أبعاد من بينها البعد الجنساني، الديني، الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، المحلي، البيئي، الصحي والقدر المحتوم، والثقافة الواعية... ويعرف الفقر المطلق والنسبي حسب عدة مقاربات من بينها المقاربة النقدية، والنسبية، ومتعددة الأبعاد، والاستبعاد الاجتماعي، وحسب القدرة، والفرصة السانحة، والحاجيات الأساسية. إن الفقر مصدر قلق للمجتمع الدولي الذي يجب أن يبذل الجهود اللازمة للخروج من هذه الظاهرة اللاإنسانية. ولهذا الغرض فقد عُقدت اجتماعات في الأمم المتحدة أسفرت عن إعلان الألفية في سبتمبر 2000. وتعهدت الدول الموقعة بمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية وتدهور البيئة والتمييز ضد المرأة⁴⁵. ومن الناحية الإحصائية⁴⁶، فقد استخدمت المنظمات الدولية في الماضي أربعة أدوات رئيسية لتقييم الفقر وهي الناتج الداخلي الخام للفرد، ومؤشر التنمية البشرية، ومؤشر الفقر البشري⁴⁷ وعتبة الفقر التي اعتمدها تشارلز بوث⁴⁸ كوسيلة لتفقيء الفقراء. وباعتماد بعض هذه الأدوات، أفادت المندوبية السامية للتخطيط أن الفقر والصراعات ذات الصبغة المادية يشكلان "في تصور 55% من النساء و 74% من الرجال أهم الأسباب التي تكمن وراء العنف الزوجي. ويشكل انعدام التواصل بين الزوجين سبباً لذلك بالنسبة لـ 13% من الرجال و 6% من النساء." ⁴⁹ كما أعلنت على أن معدل العنف بلغ في الفضاء الزوجي نسبة 46% (5,3 مليون امرأة). وتبقى الفئات الأكثر عرضة للعنف الزوجي هن النساء المتزوجات (52%) والشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة (59%) والنساء ذوات مستوى تعليمي متوسط (54%) والعاطلات عن العمل (56%). ومن ناحية ثانية، باعتبار خصائص الشريك، يرتفع معدل انتشار العنف بشكل خاص بين النساء ذات شريك عاش في وسط يسوده العنف المنزلي بمعدل 73% أو شابا يقل عمره أو يساوي 34 سنة بمعدل 61% أو حاصلاً على مستوى تعليمي ثانوي إحصائي بمعدل 57%⁵⁰. وقد نص التقرير على وجود "سبع حالات من أفعال العنف الزوجي من أصل عشرة (69%) للعنف النفسي و 12% للعنف الاقتصادي و 11% للعنف الجسدي وحوالي

8% للعنف الجنسي⁵¹. وحسب 38% من النساء و40% من الرجال فالعنف الزوجي أمر مقبول للحفاظ على استقرار الأسرة. وتؤكد ذلك 53% من النساء بدون مستوى تعليمي و9% من النساء ذات مستوى تعليمي عال. كما يبلغ هذا التصور 50% لدى الرجال المطلقين و50% لدى من هم بدون مستوى تعليمي والرجال القرويين 48%. ويستخلص من هذه الأرقام ارتباط الظاهرة بتدني المستوى التعليمي لدى فئة الرجال وبالمتمسك بالعادات والتقاليد المتمثلة في إخضاع المرأة للرغبات الشخصية وقيادة الأسرة بالقوة والعنف والسيطرة على الشريكات بحيث يذهب البعض إلى قياس الرجولة بمدى السيطرة على الزوجات والبنات وبالتالي كلما زادت نسبة الوعي الثقافي في المجتمع كلما انحصرت الدوافع المؤدية إلى العنف ضد المرأة. أما عن استمرار العلاقة الزوجية رغم التعنيف الذي تخضع له النساء فيعود سببه الرئيسي إلى وجود الأطفال بالنسبة ل77% من النساء و72% من الرجال أو إلى انعدام الموارد المالية لدى المرأة حسب 11,5% من النساء و4% من الرجال. أما الذين يرون أن الاعتبارات الدينية تشكل سبباً رئيسياً لتحمل المرأة للعنف فنسبتهم/م لا تتجاوز 1,3% من النساء و2,4% من الرجال⁵². كما أن 48% من النساء تعتبرن، حسب نفس التقرير، أن العنف الزوجي يظل شأناً خاصاً بالأسرة لا يجب إفشاؤه أو البوح به للآخرين وهو الرأي الذي يزيه الرجال بشكل أكبر بنسبة 70%⁵³. أما بخصوص مسألة تقبل العنف لدى بعض فئات المجتمع، فبالنسبة ل27% من النساء و31% من الرجال يحق للزوج أو الشريك الحميم معاقبة زوجته أو شريكه عند ارتكابها لخطأ ما. كما يحق له، حسب 21% من النساء و25% من الرجال، ضرب أو تعنيف زوجته في حال خروجها من البيت دون إذنه. وتتساوى هذه النسب بين النساء والرجال القرويين (36%) وبين النساء والرجال بدون أي مستوى تعليمي (35%) فيما تبلغ 32% بين النساء البالغة أعمارهن 60 سنة فما فوق و31% بين الرجال من نفس الفئة العمرية. وتصل هذه النسبة لدى النساء القرويات (31%) والرجال القرويين (30%) والنساء بدون مستوى تعليمي (31%).⁵⁴ يتبين أن معاناة نصف المجتمع ناتجة عن أسباب التخلف المتراكمة وعن العوامل التي تجعل المرأة تواجه الوصم والتمييز وتحمل صدارة ضحايا العنف ومعرضة أكثر للتفكير والتهميش خلال فترة الحجر المنزلي. وقد صرحت فدرالية رابطة حقوق النساء، في غياب إحصائيات رسمية، أن عدد الشكايات المتعلقة بمختلف أنواع العنف تضاعفت خلال هذه المدة بحيث تلقت، ما بين 15 مارس و15 مايو 2020، 515 اتصالاً من 355 امرأة. كما سجلت، حسب التصريحات، 1007 فعل عنف مورس على النساء. وصنفت الرابطة هذه الأفعال كآتي: العنف النفسي (49%)، الاقتصادي (27,3%) والجسدي (16,5%)⁵⁵. أما على الصعيد الدولي فقد جاء في تصريح فومزيل ملامبو نغوكوا، أن 243 مليون امرأة وفتاة (تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة) في العالم كن ضحايا للعنف الجسدي أو الجنسي من طرف الشريك. ومع استمرار الجائحة من المحتمل أن يتزايد هذا العدد مع تداعيات متعددة تنعكس على رفاه النساء وصحتهن الجنسية والإنجابية والعقلية وكذلك على قدرتهن على المشاركة وعلى قيادة إعادة تنشيط مجتمعاتنا واقتصادنا⁵⁶. وضمن 12 مجالا اهتم بهم مؤتمر بيجين، نجد مجالي العنف ضد المرأة والمرأة والفقر. وينص الإعلان في الفقرة السادسة على أن حالة المرأة "تزداد سوء بسبب الفقر الذي يؤثر على أغلبية سكان العالم، ولا سيما النساء والأطفال، والناس عن أسباب وطنية ودولية".⁵⁷ وقد شكل منهاج عمل بيجين توجيهاً لعملية دعوية قوية للاعتراف بحقوق المرأة كحقوق إنسانية. كما أنه أعاد التأكيد على المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الصكوك المبكرة لحقوق الإنسان وأنها جزء لا يتجزأ من الحقوق الكاملة. إن مكافحة الفقر عملية متكاملة لا بد أن تتسجم مع المخططات الوطنية والدولية للوصول إلى سياسات اجتماعية تضمن حياة كريمة وتكافلاً اجتماعياً واستقراراً اقتصادياً وتحقيق التنمية المنشودة والمساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كل المجالات. وفي هذا الصدد فقد حددت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ضمن أهدافها مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة والدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة. وفي إطار التدابير الوقائية للتصدي لجائحة كوفيد - 19 فقد خصصت غلافاً مالياً لدعم مصاريف تسيير مراكز استقبال الأشخاص في وضعية صعبة، وخصوصاً أطفال الشوارع والمتخلى عنهم، والأشخاص المسنين والمتسولين والمتشردين ومنشآت استقبال النساء الحوامل اللاتي اقتربن من فترة الوضع⁵⁸. ورغم هذه الإجراءات التي لا

ترقى إلى جعل النساء المغربيات قادرات على مواجهة أعباء الحياة اليومية وضمان ظروف العيش الكريم فالمغرب يحتل المرتبة الأخيرة في شمال إفريقيا والرتبة 137 من أصل 149 دولة على الصعيد العالمي في مجال مساواة النوع الاجتماعي حسب المنتدى الاقتصادي العالمي⁵⁹. كما اعتبر التقرير الموازي لفدرالية رابطة حقوق النساء⁶⁰ وشبكة نساء متضامات⁶¹ حول "الوضعية الحقوقية للنساء المغربيات، 25 سنة بعد مرور مؤتمر بيجين" أن هذه البرامج أثبتت محدوديتها حيث أن ظلت النساء المغربيات حبيسات العمل الإنجابي غير المؤدى عنه والعمل غير المهيكل وغير اللائق الذي لا يضمن في غالب الأحيان التغطية الصحية والاجتماعية وكذلك لا يضمن الكرامة الإنسانية للنساء وعلى سبيل المثال لا الحصر وضعية النساء العاملات الفلاحيات في الحقول (الفراولة والبرتقال..)، والنساء في معبر سبتة...⁶² كما نص التقرير نفسه إلى "أن مجمل المؤشرات في المجال تعد قائمة وتدل على تردي الوضع آخرها تلك التي وصلت إليها مؤسسات عمومية رسمية منها تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتقرير وزارة المالية [...] حول الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال البطالة والأجور والهشاشة واللامساواة الاجتماعية التي تعيشها فئات عريضة في المجتمع على رأسها النساء"⁶³. ونذكر في هذا الإطار وضعية النساء الزراعيات المهاجرات بحيث رغم انتشار فيروس كورونا المستجد والإجراءات الاحترازية فقد جلبت إيطاليا وإسبانيا عاملات موسميات تم الاتصال بهن من طرف شركات زراعية إسبانية لجني الفراولة رغم ما يشكل ذلك من مخاطر. كما أثرت الإجراءات الصارمة منذ 20 مارس، وفرض الحظر ليلا والتدابير التي سبقت انتشار الوباء على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للعاملات الموسميات في إسبانيا وفي منطقتي الغرب وفاس - مكناس. وقد كشفت أرقام الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAEPEC) لجوء أكثر من 19000 امرأة، سنة 2019، لهذا العمل من أجل تغيير مصريهن وأوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في حرمانهن من أبسط الحقوق الاجتماعية كالحماية الاجتماعية والتقاعد والتأمين الصحي والدعم في حالة الحوادث. كما سجل التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018، المنحى التنافلي المثير للقلق لمعدل النشاط لدى النساء ويؤكد على أن الفجوة بين النساء والرجال، على مستوى المشاركة في سوق الشغل، لا تزال عميقة بحيث لا تتعدى نسبة النساء النشيطات 22% ويعزى ذلك، على العموم، إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وإلى اعتبارات اجتماعية وثقافية.⁶⁴ بعد محاولتنا تفسير ظاهرة العنف الأسري خلال فترة الحجر المنزلي وارتباطها بعامل الفقر وتناولنا لبعض الأسس النظرية سنقوم بعرض وتأويل نتائج ما توصلنا إليه من خلال منهجية التحليل التي اعتمدناها عن طريق استبانة إلكترونية.

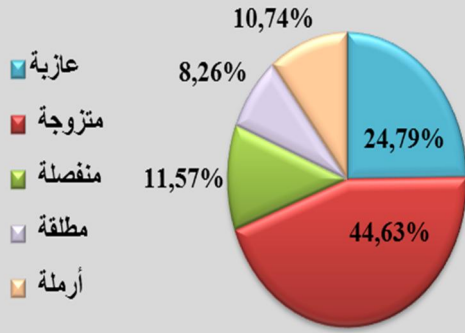
سادسا: تأويل النتائج

سنقوم بداية بتحديد مجتمع البحث ومميزات عينة النساء اللواتي تواصلن مع بعض مراكز الاستماع للنساء التابعة لثلاث جمعيات في جهة الرباط وما تم استخلاصه بالنسبة للعنف الممارس على الفتيات وعلى المتزوجات في إطار العنف الأسري والأسباب والمشاكل التي تعاني منها هذه الفئة.

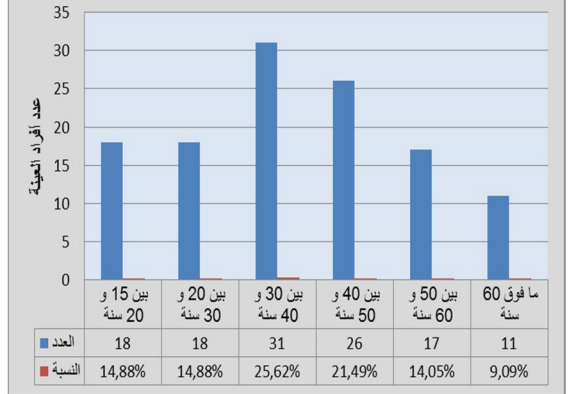
1. مجتمع البحث ومميزات العينة:

يتألف مجتمع البحث من النساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف خلال الثلاثة أشهر الأولى من الحجر المنزلي واتصلن أو تم الاتصال بهن من طرف مركز الاستماع للنساء ضحايا العنف المبني على النوع التابع لجمعية المحامون الشباب بمدينة الخميسات وجمعيتي فدرالية رابطة حقوق النساء (فرع الرباط) واتحاد العمل النسائي (فرع الرباط). أما عناصر عينة البحث فعددهن 121 وتنتمين إلى ست مجموعات حسب السن. ويبين الجدول رقم 1، أن نسبتي العناصر الذي تتراوح أعمارهم بين 15 و 20 و 20 و 30 سنة متمثلتين (14,88%). في حين أن ما يناهز نصف أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة (47,11%). أما بالنسبة للحالة الزوجية فيبين الشكل رقم 1 أن أكبر نسبة تمثلها النساء المتزوجات (44,63%) وتتلوهن الفتيات (24,79%). وهناك نساء في وضعيات أخرى كالأرملات، والمنفصلات والمطلقات اللواتي تمثلن أقل نسبة.

الشكل رقم 1: الحالة الزوجية لأفراد عينة البحث

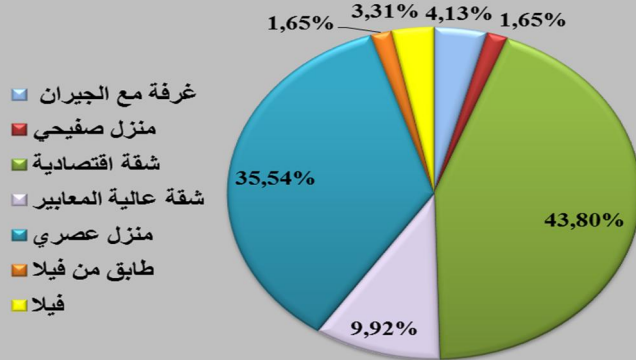


الجدول رقم 1: توزيع أفراد العينة

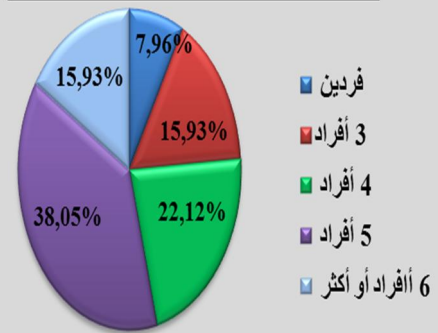


وتتقطن نساء العينة ضمن أسر يتراوح عدد أفرادها بين فردين وأكثر من سبعة أفراد (الشكل رقم 2). وأن أكبر نسبة تخص النساء المنتميات إلى أسر من 5 أفراد (38,05%) وتليهن اللواتي تنتمين إلى عائلات عدد أفرادها أربعة (22,12%). والنسبة الأقل تمثيلاً هي المتعلقة بالعائلات المكونة من فردين (7,96%).

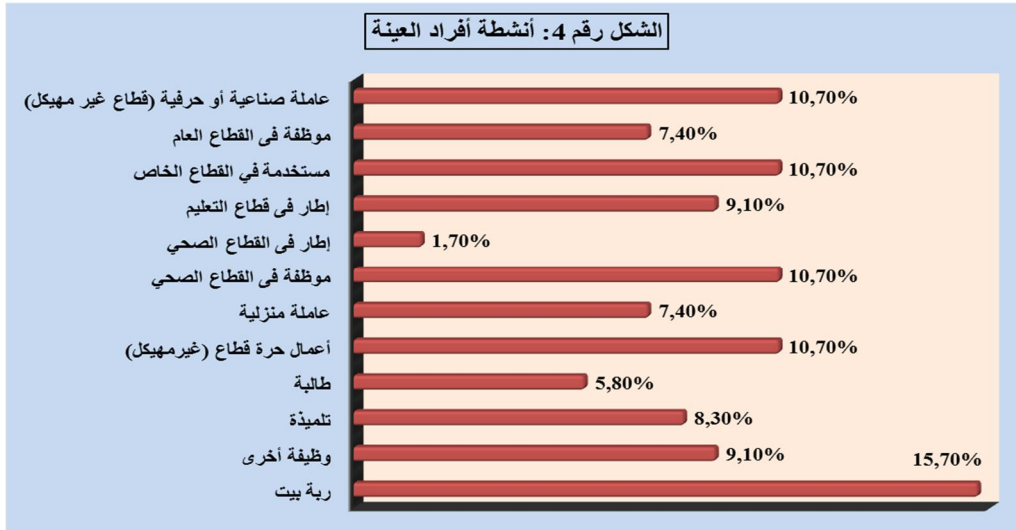
الشكل رقم 3: طبيعة سكن عينة البحث



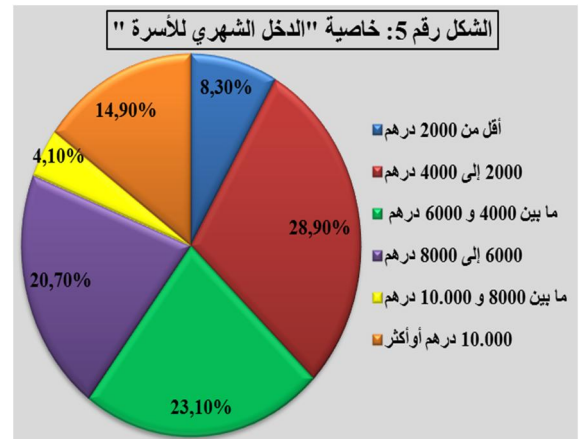
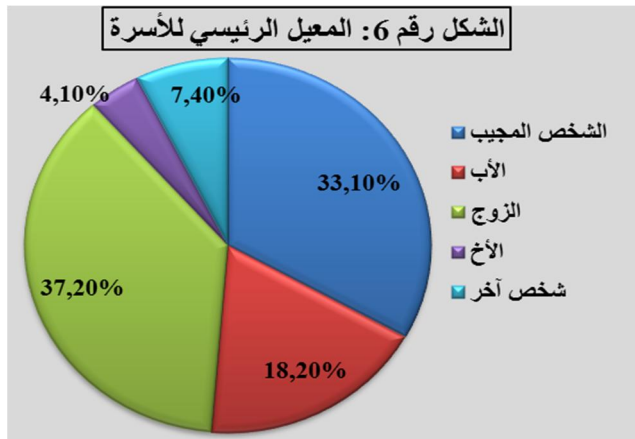
الشكل رقم 2: نسب عدد الأفراد بنفس المنزل



بالنسبة لطبيعة السكن (الشكل رقم 3)، فهناك سبعة أنواع وأكبر نسبة تخص النساء القاطنات في شقق اقتصادية صغيرة المساحة (43,80%) وتتلوهن النساء اللواتي تعشن في منازل عصرية (35,54%). كما يظهر من خلال الرسم البياني أن نساء العينة الأقل تمثيلاً هن القاطنات في فيلات أو في أحد طابقها (1,65%). وفيما يخص الوضعية الاقتصادية فإنها مرتبطة بالنشاط الذي تقوم به كل واحدة على حدة. فمن بينهن من تقمن بوظيفة محددة بالقطاع الخاص أو العام علاوة على ربات البيوت أو من لا زلن في طور الدراسة بإحدى أسلاك التعليم المدرسي أو الجامعي. فالشكل رقم 4 يبين أن ربات البيوت تمثلن أعلى نسبة (15,7%) وتأتي في المرتبة الثانية بالتساوي كل من العاملات بالقطاع غير المهيكّل والمستخدمات بالقطاع الخاص والموظفات بالقطاع الصحي واللواتي تزاوّلن أعمال حرة (10,7%). أما أقل النسب فتخصص على التوالي النساء الإطارات في قطاع الصحة (1,7%) والطالبات (5,8%).



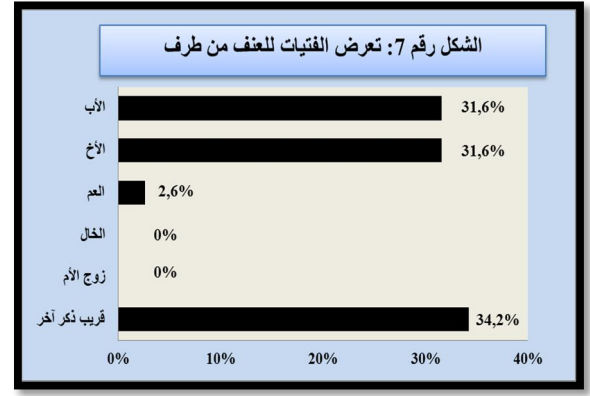
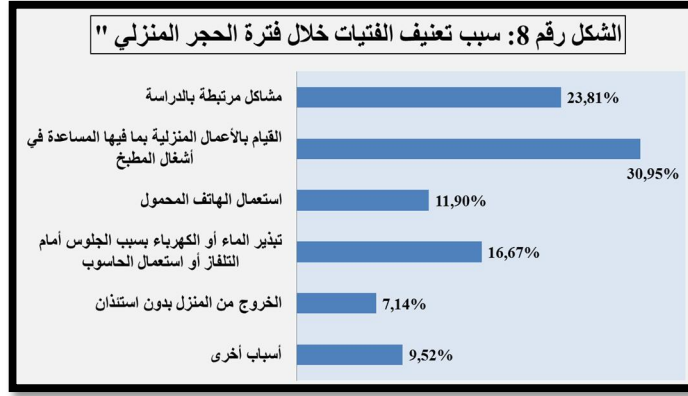
ويبين الرسم البياني (الشكل رقم 5) أن النسب الثلاثة الأولى بخصوص الدخل الشهري هي على التوالي الفئة التي تتوفر على دخل شهري يتراوح بين 2000 و 4000 درهم (28,9%) وما بين 4000 و 6000 درهم (23,1%) ومن 6000 إلى 8000 درهم (20,7%). في حين أن الفئة التي يتراوح دخلها الشهري بين 8000 و 10000 درهم تأتي في آخر رتبة بنسبة (4,1%). وحسب المعطيات الواردة في الشكل رقم 6، فإن نسبة نساء العينة المسؤولات عن إعالة عائلتهن تأتي في المرتبة الثانية (33,1%) بعد العائلات حيث الزوج يكون هو المعيل الرئيسي (37,2%). كما أن نسبة لا يستهان بها يعيلها الأب (18,2%) وهناك عائلات معيّلها شخص آخر قد يكون من العائلة أو لا ينتمي لها (7,4%).



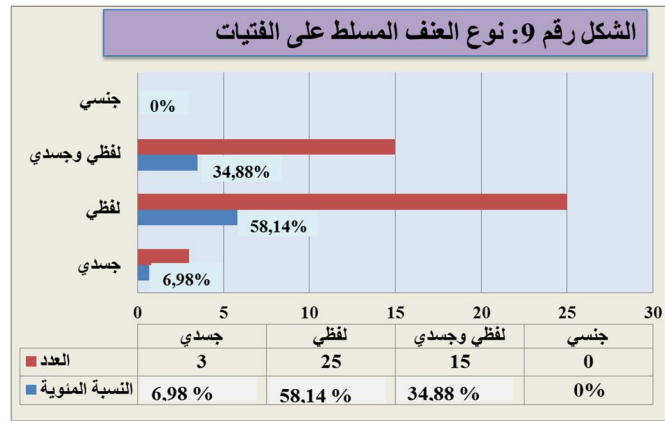
2. ظاهرة العنف:

أ. بالنسبة للفتيات :

يبين الشكل رقم 7 أن مصادر العنف المسلط على الفتيات متنوعة بحيث تمثل اللواتي تعرضن لعنف الأب 31,6% ونفس النسبة لتعنيف الأخ أو أحد الأقرباء الذكور (34,2%). ومن بين أسبابه المتعددة (الشكل رقم 8)، يشكل إرغام الفتاة على القيام بالأعمال المنزلية بما فيها المساعدة في أشغال المطبخ أعلى نسبة (30,95%). وتحتل المشاكل المرتبطة بالدراسة الرتبة الثانية (23,81%). وهناك أسباب أخرى من بينها تبذير الماء أو الكهرباء من خلال الجلوس أمام التلفاز أو استعمال الحاسوب (16,67%) واستعمال الهاتف المحمول (11,9%) والخروج من المنزل بدون استئذان (7,14%) وأسباب أخرى لا تقل أهمية (9,52%).

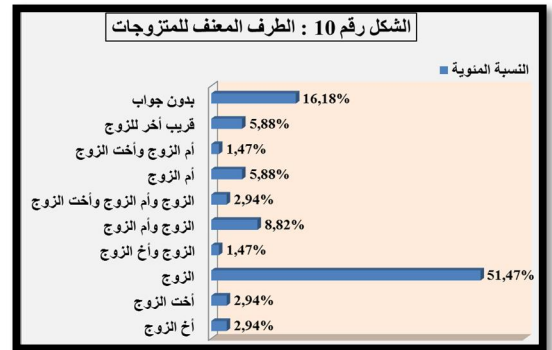
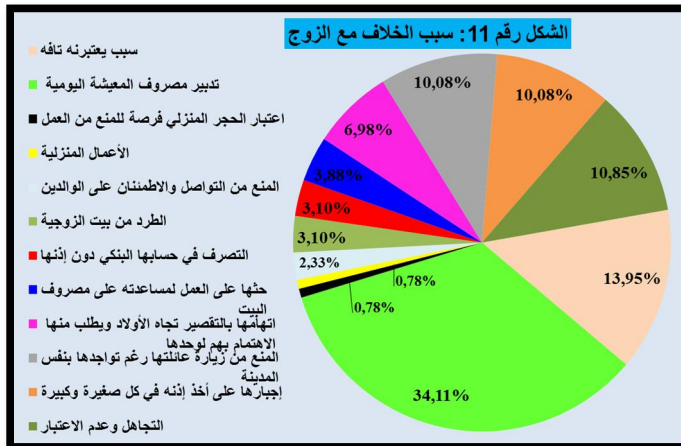


يتبين أن العنف اللفظي هو أكثر عنف شيوعاً تتعرض له فئة الفتيات داخل أسرهن (الشكل رقم 9) بحيث أن 58,14% عبرن على أنهن تعرضن للإهانة أو الاستهزاء أو الصراخ أو السب أو التخويف. ورغم عدم تركه لآثار ظاهرة فإن له آثاراً نفسية وعقلية خصوصاً على الأطفال بحيث أنه يؤثر على صحتهم النفسية والعقلية ويتسبب لهم في الاكتئاب والانطوائية والانعزالية وتصدع روح العدوانية. كما أن 34,88% تعرضن لعنف لفظي وجسدي. أما النسبة المتبقية 6,98% فقد تعرضن للعنف الجسدي المتمثل في الركل والرفس والمنع من الأكل والشرب وغير ذلك...

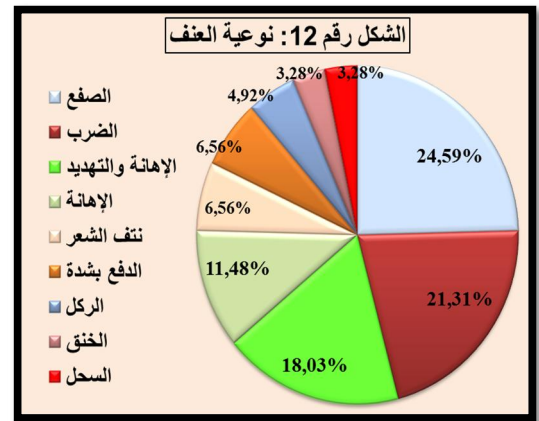
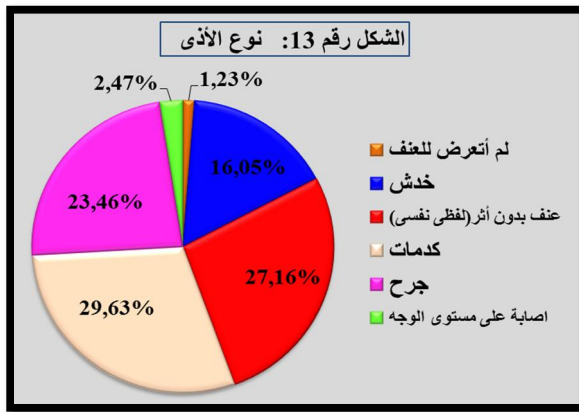


ب. بالنسبة للمتزوجات :

يتبين من خلال الشكل رقم 10 أن من يعنف الزوجة هو "الزوج" بالدرجة الأولى (51,47%) علماً أن 16,18% من هذه العينة لم تدلين بأي جواب بخصوص الطرف المتسبب لهن في التعنيف. أما باقي السيدات اللواتي عبرن على تعرضهن للعنف من طرف "الزوج" وأحد أقربائه" أو من طرف "أحد أقربائه أو أكثر" فتمثلن نسبة 32,35%. وبالنسبة لسبب الخلاف مع الزوج (الشكل رقم 11)، تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 34,11% مسألة تدبير مصروف المعيشة اليومية من أكل وشرب واستهلاك للماء والكهرباء وغير ذلك. في حين أن 13,95% من النساء يتعرضن لعنف سبب يعتبرنه تافه. وحسب بعض النساء فالحجر المنزلي مثل فرصة لتسلط بعض الأزواج ولفرض سيطرتهم، فقد تتعرضن للتعنيف (10,08%) في حالة عدم أخذهن إذن الزوج في كل صغيرة وكبيرة. وتمثل نفس النسبة (10,08%) النساء اللواتي منعن من الزيارة والاطمئنان على أفراد أسرهن المتواجدين بنفس المدينة. ولم يقتصر الأمر على العنف بل من بينهن من طردن من بيت الزوجية (3,10%). أما بخصوص 28,68% المتبقية فتمثلت الأسباب فيما يتعلق بالأعمال المنزلية وحث الزوجة على العمل والمساعدة على مصروف البيت والتصرف في حسابها البنكي دون علمها واعتبار الحجر فرصة للمنع من العمل والمنع من التواصل والاطمئنان على الوالدين واتهامها بالتقصير في واجباتها تجاه الأبناء وتجاهلها وعدم اعتبارها.

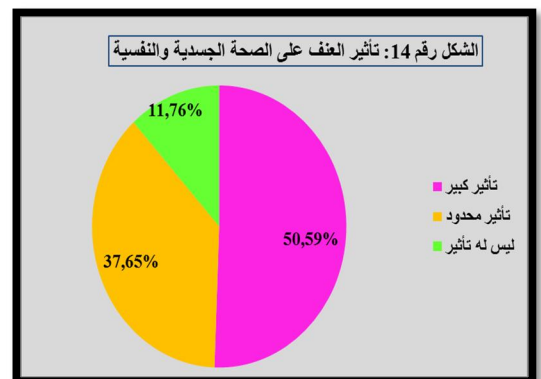
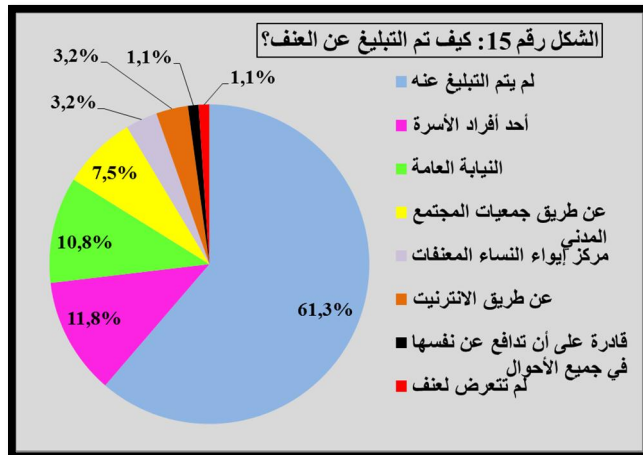


فيما يتعلق بنوعية العنف، يظهر (الشكل رقم 12) 24,59% تعرض للصفع و21,31% تعرض للضرب. وتأتي في المرتبة الثالثة الإهانة والتهديد (18,03%) وتليها الإهانة (11,48%). أما الربع المتبقي من النساء فتعرض لأنواع تمثلت في الدفع بشدة وشفط الشعر والركل والسحل والخنق.



يمثل الشكل رقم 13 نوع الأذى، ويتبين أن 29,63% من النساء تعرضن لكدمات و27,16% كن ضحايا لعنف لم يترك أثراً ظاهرياً. كما أن 23,46% عبرن عن إصابتهن بجرح. وباستثناء اللواتي صرحن بعدم تعنيفهن (1,23%) فإن المتبقيات تعرضن لخدش (16,05%) أو لإصابة على مستوى الوجه (2,47%). أما بالنسبة لتأثيره على الصحة الجسدية والنفسية (الشكل رقم 14) فهو كبير (50,59%) أو محدود (37,65%) أو بدون تأثير (11,76%).

3. تأثير العنف والتبليغ عنه :



وعلى إثر التعرض للعنف، فقد عبرت 61,3% (الشكل رقم 15) على أنهن لم تبعلن عنه بسبب الإغلاقات حيث أن نسبة كبيرة من النساء أو الفتيات تمكن من التبليغ عن العنف إما عبر زيارة مقرات بعض الجمعيات والمنظمات أو من خلال المشاركة في إحدى

أنشطتها الشيء الذي لم يكن في متناول مجموعة من المعنفات نظراً لعدم إتقانهن لتقنيات التواصل عبر الهواتف الذكية والحواسيب وأيضاً بسبب تواجدهن مع معنفيهن بنفس البيت. كما أن نسبة كبيرة من النساء والفتيات يخشين التبليغ بحيث يعتبرنه سلوكاً طبعياً يتقبلنه نظراً لعدم استكمالهن لدراستهن وعدم اكتسابهن خبرة علمية أو مهنية. كما عبرت 11,8% من النساء والفتيات عن تبليغهن لأحد أفراد الأسرة وغالباً ما تكون الأم من أجل التستر على الأمر. ولم تعلن إلا 10,8% عن تبليغهن مصالح النيابة العامة. وتمثلت على التوالي نسب اللواتي بلغن عن طريق جمعيات المجتمع المدني ومراكز إيواء النساء المعنفات والإنترنت في 7,5% و 3,2% و 3,2%. أما المتبقيات فقد عبرن على أنهن قادرات على الدفاع على أنفسهن في جميع الأحوال (1,1%) أو صرحن بعدم تعرضهن للعنف 1,1%.

الخاتمة :

بعد انطلاق الجائحة خيمت أجواء اجتماعية قائمة وحزينة في مختلف بقاع العالم وانعكست على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية وتضررت منها معظم العائلات وخاصة تلك التي تعاني من الفقر والهشاشة. وما ساهم في جعل الظروف جد صعبة هي السياسات المعتمدة من طرف الدول لمواجهة الجائحة بما فيها إغلاق الحدود والمدن والحجر المنزلي لمدة عدة شهور في مساحات ضيقة ومحدودة تحولت إلى فضاءات للرياضة والدراسة والسينما... وقد بينت هذه الدراسة أن ظاهرة التعنيف في الأسر اختلفت حدتها حسب عدة عوامل من بينها الحالة العائلية للضحية، نوع نشاطها، طبيعة السكن، عدد أفراد الأسرة، دخلها الشهري والمعيّل (ة) الرئيسي(ة). إن شرارة انطلاق هذا النوع من العنف عادة ما تكون بسبب خلافات أفقية أو عمودية. وتقتن نساء العينة الأكثر تعرضاً للعنف في شقق اقتصادية صغيرة المساحة أو ضمن أسر تتألف من 5 أفراد. أما فيما يتعلق بنوعية النشاط فإن أعلى نسبة تخص ربات البيوت واللواتي تنتمين لفئة عائلات دخلها الشهري هزيل. أما العنف فينفذه أساساً الأب أو الأخ أو أحد الأقرباء الذكور بالنسبة للفتيات والزوج أو أحد أقربائه بخصوص المتزوجات. ومن أسبابه المتعددة محاسبة الفتاة على ما تقوم به وحرمانها من حرية الحركة وغيرها. وتعرضن للعنف اللفظي الذي يؤثر على صحتهن النفسية والعقلية أو للعنف اللفظي والجسدي وتبعاته. وقد شكل الحجر المنزلي فرصة لتسلط بعض الأزواج وفرض سيطرتهم ومحاسبة الزوجة بالأساس على مسألة تدبير مصروف المعيشة اليومية أو على مسائل تعتبرها تافهة. وتمثل نوعية العنف في الصفع والضرب والإهانة والتهديد والدفع بشدة وندف الشعر والركل والسحل والخنق. وهكذا تبدو على الضحايا أعراض كالكدمات أو الخدش على مستوى الوجه ومن بينهن من تصرحن بما تعرضن له والعديد منهن تعانين من تأثيرات على مستوى الصحة الجسدية والنفسية. وقد عبرت نسبة مهمة جداً من بينهن على أنهن لم تبلغن عن تعنيفهن بسبب الإغلاق وعدم إتقانهن لتقنيات التواصل عبر الهواتف الذكية والحواسيب ونظراً لتواجدهن مع معنفيهن بنفس البيت. ولم تعلن إلا نسبة ضعيفة عن تبليغهن مصالح النيابة العامة أو جمعيات المجتمع المدني. كما أن فئة النساء اللواتي صرحن بعدم تعرضهن للعنف فهي شبه معدومة. فرغم وجود القانون رقم 13.103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء والفصل 19 من الدستور الذي ينص على بعض التدابير الوقائية وتحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء وعلى إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وتجرم بعض أشكال العنف الأسري إلا أن ضحايا العنف يجدون أمامهم شروط تعجيزية لأن العديد من النساء غير قادرات على رفع دعوى قضائية للحصول على الحماية. هذا علاوة على عدم تحديد الواجبات التي يجب على السلطات والنيابة العامة وقضاة التحقيق القيام بها في حالات العنف الأسري، وعدم توفير مراكز لاستقبال النساء المعنفات. وفي هذا الصدد، وبعد سن هذه القوانين، راسلت هيومن رايتس ووتش الحكومة المغربية لتبلغها بأن الشرطة والنيابة العامة والقضاة والسلطات المغربية الأخرى⁶⁵، لا تمنع سوء المعاملة الأسرية أو تعاقب الجناة أو تقدم المساعدة للضحايا إلا في حالات نادرة. ومن هنا نؤكد على ضرورة نشر الوعي بين أفراد المجتمع ونبد كل التقاليد والعادات والموروثات الاجتماعية وأهمية التوافق والتفاهم بين الوالدين واستخدام أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة ومضامينها المناسبة والتوعية وحث صناع القرار على سن قوانين واتخاذ إجراءات قانونية ملزمة وإحداث هيئات توفر الحماية على المستوى الوطني، ومحو الأمية ومحاربة ظاهرة التعنيف التي تخل بتوازن

الأسرة، وتعزيز مكانة المرأة والارتقاء بها في المجتمع وتنمية الوعي وبناء علاقة مبنية على الاحترام وترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين والإعمال على تنزيهه على المستوى التنظيمي والمؤسسي وخلق فرص عمل من أجل ضمان استقلالها المادي وإنقاذها من البطالة والفقر الذي تتخبط فيه نسبة عريضة من النساء في ظل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وذلك بخلق فرص عمل كافية ومشاريع مدرة للدخل وباللجوء إلى الترافع من أجل تحسين الوضعية الاقتصادية للمرأة المغربية التي لازالت لا تتمتع بالقدرة على مواجهة أعباء الحياة وتحقيق حاجياتها وضمان العيش اللائق والكرام.

المراجع

العربية

الكتب :

احجيج، حسن، *نظرية العالم الاجتماعي قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو*، الطبعة الأولى، الرباط: مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، 2018.

الجابري، محمد عابد، *نظرية ابن خلدون في الدولة العربية*، قراءة في الخطاب السياسي الخلدوني، ع37، 38، بيروت: مجلة الفكر العربي المعاصر، 1980.

السعداوي، نوال، *المرأة والجنس*، ط. 4، الفجالة والاسكندرية: دار ومطابع المستقبل، 1990.

الشيبياني، بدر ابراهيم، *سيكولوجية النمو*، ط1، الكويت: المخطوطات والتراث والوثائق، 2000.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، *التقرير السنوي 2018*، الرباط، شوهدي في 2019/06/08 في: <https://bit.ly/34SpfTC>

المالكي، عبد الرحمان، *الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب فاس*: جامعة سيدي محمد بن عبد الله، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، 2015.

العيسوي، عبد الرحمن، *سيكولوجية العنف والعدوان*، دمشق: دار الأنوار، 2000.

بن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، *مقدمة ابن خلدون*، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ج2، ط3، القاهرة: دار نخضة مصر للطباعة والنشر، بدون تحديد سنة الطبع.

حجازي، مصطفى، *التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور*. الطبعة التاسعة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2005.

حسنين، توفيق ابراهيم، *ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، شوهدي في 2020/05/15 في: <https://bit.ly/3jSdxHD>.

طه، فرج عبد القادر، *موسوعة علم النفس والتحليل النفسي*: [مزودة بسير حياة و اسهامات عشرات من كبار العلماء العرب و الاجانب القدامى والمعاصرين]، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

عبادة، مديحة أحمد، وأبو دوح، خالد كاظم، *العنف ضد المرأة - دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي*، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.

عبد الوهاب، ليلي، *العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة*، دمشق: دار المدى، 2002.

الأجنبية :

Bourdieu, Pierre, **La domination masculine**, Paris : éditions le Seuil, collection Liber, 1998.

Booth, Charles, **The Inhabitants of Tower Hamlets (School Board Division), Their Condition and Occupations**, Great-Britain: Wiley-Blackwell, Journal of the Royal Statistical Society, vol. 50, n° 2, 1887.

Cornaton, Michel et al. **Violences et société**, éditions économie et humanisme, Paris : les éditions ouvrières, 1969.

المنشورات الإلكترونية:

العربية

Hana، Boulares، جمعيي JAMAITY، ندوة افتراضية لمتابعة قضية العنف المسلط ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الإجباري يوم الاربعاء 13 ماي تحت عنوان « الصعوبات التي تتعرض لها النساء ضحايا العنف منذ بداية الحجر الصحي »، 15 ماي 2020،

شوهده في 24 ماي في <https://bit.ly/3iRZPmF>

Le360Live، «كوفيد 19 منصة كلنا معك تشرح لماذا تكاثر العنف ضد النساء»، Le360Live، 09 أبريل 2020، شوهده في

08 ماي 2020 في <https://bit.ly/2IhbGyh>

Médi1 TV، رئاسة النيابة العامة: «تعليمات جديدة لمكافحة العنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي»، 30 أبريل 2020،

شوهده في 05 ماي 2020 في <https://bit.ly/318ivbX>

المنشورية السامية لتخطيط، «بلاغ المندوبية السامية بمناسبة الحملة الوطنية والدولية للتعبة من أجل القضاء على العنف ضد النساء»،

شوهده في 22 غشت 2020 في : <https://bit.ly/36Y2Ak9> .

«بحث حول تأثير جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي و النفسي للأسر». شوهده في 12

يوليوز 2020 في : <https://bit.ly/3nJWfyJ>

«بلاغ بمناسبة الحملة الوطنية والدولية للتعبة من أجل القضاء على العنف ضد النساء»، شوهده في

20/06/17 في : <https://bit.ly/36Y2Ak9>

الهراس، المختار، «تحولات القيم في الأسرة المغربية»، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015/03/02، شوهده في

20/03/18 في : <https://bit.ly/3lVNuy2>

رئاسة النيابة العامة - المغرب، المنصة الإلكترونية لتلقي شكايات العنف ضد النساء، شوهده في فاتح أبريل 2020 في

<http://www.pmp.ma:85/>

صفحة الاستجابة لكوفيد - الأمم المتحدة - 19، « الأمم المتحدة تدعم ضحايا العنف المنزلي "المحاصرين" أثناء جائحة كورونا»، 12

يونيو 2020، شوهده في 26 يونيو 2020 في <http://bit.ly/3iJANq5>

فدرالية رابطة حقوق النساء وشبكة نساء متضامات، «تقرير حول الوضعية الحقوقية للنساء المغربيات 25 سنة بعد مؤتمر بيجين

التقرير .. أكتوبر 2019»، شوهده في 20 يوليوز 2020، في : <https://bit.ly/2FriOqM>

قناة الحدث، «المغرب يعلن التعبة لمحاربة العنف ضد النساء في الحجر الصحي المنزلي»، 18 ماي 2020، شوهده في 27 ماي

2020، في : <https://bit.ly/2SXcxGc>

قناة الغد Alghad TV، «مع تفاقم العنف الأسري خلال الحجر .. "كلنا معك" منصة للتضامن مع المعنفات بالمغرب»، 17 أبريل

2020، شوهده في 26 أبريل 2020 في <https://bit.ly/36UjuAa>

مدياني، أحمد، «بالأرقام.. فدرالية رابطة حقوق النساء تكشف حصيلة رصد العنف ضد المرأة في زمن الحجر الصحي»، TELQUEL

عربي، 27 أبريل 2020، شوهده في 2020/05/08 في : <http://bit.ly/2Fi5O6N>

منظمة الصحة العالمية، «العنف الممارس ضد المرأة»، 29 نونبر 2017، شوهد في 06 أبريل 2020، في: <https://bit.ly/2GJdLml>

نجدي، عادل، «ألف جريمة عنف ضد المغريات في الحجر والأزواج يتصدرون»، العربي الجديد، 05 يونيو 2020، شوهد في 13 يونيو 2020 في: <https://bit.ly/3dk1PTP>

وكالة المغرب العربي للأنباء، «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.. مشروع ملكي في خدمة الرأسمال البشري»، الرباط، 29 يوليوز 2020، شوهد في 31 يوليوز 2020، في: <https://bit.ly/3iZFaNM>

الدوريات:

العربية

التير، مصطفى عمر، «العدوان والعنف والتطرف»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 8، العدد 16، (يونيو - يوليوز 1993)، شوهد في 15 يوليوز 2020 في: <https://bit.ly/2IJEZt>

العكرة، أدونيس وآخرون، «عنف»، بيروت: الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، ط. 1، (1986) شوهد في 25 يونيو 2020 في: <https://bit.ly/33JDSCa>

رضا، محمد جواد، «ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة»، عالم الفكر، العدد رقم 3، (فاتح أكتوبر 1974)، شوهد في فاتح أبريل 2020 في: <https://bit.ly/34bGOrz>

الأجنبية

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Guidelines to Estimate the Economic Cost of Domestic Violence in the Arab Region, United Nations, (Beirut, 2019), p. v, accessed on 22/08/2020, at <https://bit.ly/3dqj7KR>

Human Rights Watch, «lettre adressée à la Ministre de la Solidarité, de la femme, de la famille et du développement social et au Ministre de la Justice et des Libertés», le 16 février 2016, New York, p. 8, consulté le 28 septembre 2020, dans <https://bit.ly/353Kjzr>

Mlambo-Ngcuka, Phumzile, «la violence à l'égard des femmes, cette pandémie fantôme», 6 avril 2020, consulté le 07/08/2020 dans : <https://bit.ly/30ZLSa4>

PNUD, «Rapport mondial sur le développement humain 1998», Economica, (Paris, 1998), pp. 28-32, consulté le 14/08/2020 au <https://bit.ly/3jK6O1r>

The World Economic Forum, «The global gender gap report» (Cologny/Genève, 2018), p. 11, consulté le 15/07/2020 dans : <https://bit.ly/2H65E2Q>

UNICEF, «La situation des enfants dans le monde 2007 – Femmes et enfants, le double dividende de l'égalité des sexes», p. 24, 2006, consulté le 22 juin 2020 dans : <https://uni.cf/3k54naI>

Nations unies, «Objectifs du millénaire pour le développement : Rapport 2015», (New York, 2015), p. 4, consulté le 29 avril 2020 au <https://bit.ly/2HKmFjQ>

University of Missouri-Columbia. "Spanking can be detrimental for children's behavior, even 10 years later." ScienceDaily, ScienceDaily, 31 July 2017, accessed on 16/07/2020, at <https://bit.ly/3jDdXkb>

- 1 عادل نجدي " ألف جريمة عنف ضدّ المغريات في الحجر... والأزواج يتصدّرون " العربي الجديد، 05 يونيو 2020. الرابط، شوهد في 2020/06/13 في: <https://bit.ly/3dk1PTP>
- 2 أحمد مدياني "بالأرقام.. فيدرالية رابطة حقوق النساء تكشف حصيلة رصد العنف ضد المرأة في زمن الحجر الصحي"، TELQUEL عربي، 27 أبريل 2020، شوهد في 2020/05/08 في: <http://bit.ly/2Fi5O6N>
- 3 المملكة المغربية، رئاسة النيابة العامة، المنصة الإلكترونية لتلقي شكايات العنف ضد النساء، شوهد في فاتح أبريل 2020 في <http://www.pmp.ma:85/>
- 4 حيث دعا رئيس النيابة العامة إلى العمل على تطوير منصات رقمية أو هاتفية لتلقي شكايات العنف ضد النساء، في حدود الإمكانيات المادية واللوجستية المتاحة والاستمرار في تفعيل المنصات الرقمية والهاتفية المتوفرة كما دعا إلى الاهتمام بالشكايات والتبليغات بشأن قضايا العنف ضد النساء وإعطائها الأهمية والأولوية في المعالجة واتخاذ إجراءات الحماية المقررة بمقتضى القانون لفائدة النساء والأزواج عموماً بما يتلاءم مع الوضعيات التي تتطلب الحماية.
- 5 قناة الغد Alghad TV، « مع تفاقم العنف الأسري خلال الحجر.. "كلنا معك" منصة للتضامن مع المعنفات بالمغرب »، 17 أبريل 2020، شوهد في 26 أبريل 2020 في <https://bit.ly/36UjuAa>
- 6 Le360Live، "كوفيد 19 منصة كلنا معك تشرح لماذا تكاثر العنف ضد النساء"، Le360Live، 09 أبريل 2020، شوهد في 08 ماي 2020 في <https://bit.ly/2IhbGyh>
- 7 صفحة الاستجابة لكوفيد - الأمم المتحدة - 19، « الأمم المتحدة تدعم ضحايا العنف المنزلي "المحاصرين" أثناء جائحة كورونا»، 12 يونيو 2020، شوهد في 26 يونيو 2020 في <http://bit.ly/3iJANq5>
- 8 « Je demande à tous les gouvernements de faire de la sécurité des femmes une priorité de leur plan d'action face à la pandémie. » – António Guterres, Secrétaire général des Nations Unies
- 9 عبد الرحمان المالكي، الثقافة والجمال: دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب (فاس: جامعة سيدي محمد بن عبد الله، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، 2015) ص 130-155.
- 10 مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح، العنف ضد المرأة - دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008)، ص.2
- 11 عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ج2، ط3، (القاهرة: دار نخبة مصر للطباعة والنشر، بدون تحديد سنة الطبع)، ص.482.
- 12 المرجع نفسه، ص.484.
- 13 حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، شوهد في 2020/05/15 في: <https://bit.ly/3jSdxHD>، ص.40.
- 14 أدونيس العكره وآخرون، "عنف"، ط 1، (بيروت: الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، المجلد الأول، 1986)، ص. 625. شوهد في 25 يونيو 2020 في <https://bit.ly/33JDSCa>
- 15 Michel Cornaton et al. *Violences et société*, Editions Economie et humanisme, (Paris : les Editions ouvrières, 1969), p.17.
- 16 مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، الطبعة التاسعة، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص. 186.
- 17 المرجع نفسه، ص 186.
- 18 نوال السعداوي، المرأة والجنس، الطبعة الرابعة، (الغزالة والاسكندرية: دار ومطابع المستقبل، 1990)، ص. 173.
- 19 فرج عبد القادر طه، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي : [مزودة بسير حياة و اسهامات عشرات من كبار العلماء العرب و الاجانب القدامى والمعاصرين]، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص. 550.
- 20 المرجع نفسه، صص 546-554. مثلاً العبارات الآتية: غلبة المدافع والممانع، الافتراض، الاستطالة، الاستيلاء على الملك، كبهم من التناول.

- 21 محمد عابد الجابري، نظرية ابن خلدون في الدولة العربية، قراءة في الخطاب السياسي الخلدوني، ع37، 38، (بيروت: مجلة الفكر العربي المعاصر، 1980)، ص36.
- 22 محمد جواد رضا، "ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة"، عالم الفكر، العدد رقم 3، فاتح أكتوبر 1974، ص. 147. شوهد في فاتح أبريل 2020 في : <https://bit.ly/34bGOrz>
- 23 عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية العنف والعدوان، (دمشق: دار الأنوار، 2000)، ص. 88.
- 24 ليلى عبد الوهاب، العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة، (دمشق، دار المدى، 2002)، ص. 16.
- 25 Pierre Bourdieu, La domination masculine, (Paris, éd. Seuil, coll. Liber, 1998), p. 41.
- 26 مصطفى عمر التيز، "العدوان والعنف والتطرف"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 8، العدد 16، (يونيو - يوليو 1993)، ص. 42، شوهد في 15 يوليو 2020 في : <https://bit.ly/2IJIEZt>
- 27 منظمة الصحة العالمية، "العنف الممارس ضد المرأة"، 29 نوفمبر 2017، شوهد في 06 أبريل 2020، في : <https://bit.ly/2GJdLml>
- 28 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إعلان ومنهاج عمل بيجين، 15 شتنبر 1995، ص. 60، شوهد في 06 أبريل 2020، في : <https://bit.ly/35PnNKV>
- 29 حسن احجيج، نظرية العالم الاجتماعي قواعد الممارسة السوسولوجية عند بيير بورديو، الطبعة الأولى (الرباط: مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، 2018)، صص 192-193.
- 30 السعداوي، ص. 181.
- 31 UNICEF, « La situation des enfants dans le monde 2007 – Femmes et enfants, le double dividende de l'égalité des sexes », p. 24, 2006, consulté le 22 juin 2020 dans : <https://uni.cf/3k54nal>
- « Des études réalisées dans certains des plus grands pays du monde en développement [...] révèlent une corrélation étroite entre la violence à l'égard des femmes et la violence à l'égard des enfants. »
- 32 بدر ابراهيم الشيباني، سيكولوجية النمو، ط1 (الكويت: المخطوطات والتراث والوثائق، 2000)، ص.
- 33 المندوبية السامية لتخطيط، "بلاغ المندوبية السامية بمناسبة الحملة الوطنية والدولية للتعبئة من أجل القضاء على العنف ضد النساء"، ص. 2، شوهد في 22 غشت 2020 في : <https://bit.ly/36Y2Ak9>
- 34 المندوبية السامية لتخطيط، "بحث حول تأثير جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي و النفسي للأسر" ص 14، شوهد في 12 يوليو 2020 في : <https://bit.ly/3JnJWfy>
- 35 Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Guidelines to Estimate the Economic Cost of Domestic Violence in the Arab Region, United Nations, (Beirut, 2019), p. v, accessed on 22/08/2020, at <https://bit.ly/3dqi7KR>
- 36 قناة الحدث، المغرب يعلن التعبئة لمحاربة العنف ضد النساء في الحجر الصحي المنزلي، 18 ماي 2020، شوهد في 27 ماي 2020، في : <https://bit.ly/2SXcxGc>
- 37 Médi1 TV، رئاسة النيابة العامة: تعليمات جديدة لمكافحة العنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي، 30 أبريل 2020، شوهد في 05 ماي 2020 في : <https://bit.ly/318ivbX>
- 38 عادل نجدي، ألف جريمة عنف ضد المغريات في الحجر والازواج يتصدرون، العربي الجديد، 05 يونيو 2020، شوهد في 13 يونيو 2020 في : <https://bit.ly/3dk1PTP>
- 39 Hana, Boulares، جمعتي JAMAITY، ندوة افتراضية لمتابعة قضية العنف المسلط ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الإجباري يوم الاربعاء 13 ماي تحت عنوان « الصعوبات التي تتعرض لها النساء ضحايا العنف منذ بداية الحجر الصحي »، 15 ماي 2020، شوهد في 24 ماي في : <https://bit.ly/3iRZPmF>
- 40 المختار المراس، "تحولات القيم في الأسرة المغربية"، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015/03/02، شوهد في 20/03/18 في : <https://bit.ly/2SO6fJ9>
- 41 مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، الطبعة التاسعة، (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2005)، ص. 200.

42 السعداوي، صص. 161-162.

43 المرجع نفسه، ص. 192.

44 University of Missouri-Columbia. "Spanking can be detrimental for children's behavior, even 10 years later." ScienceDaily, ScienceDaily, 31 July 2017, accessed on 16/07/2020, at <https://bit.ly/3jDdXkb>

45 Nations unies, « Objectifs du millénaire pour le développement : Rapport 2015 », (New York, 2015), p. 4, consulté le 29 avril 2020 au <https://bit.ly/2HKmFjQ>

46 Programme des Nations Unies pour le développement, « Indices et indicateurs de développement humain », Ceriscope, <https://bit.ly/3kTtYnP>,

47 PNUD, « Rapport mondial sur le développement humain 1998 », éd. Economica, (Paris, 1998), pp. 28-32, consulté le 14/08/2020 au <https://bit.ly/3jK6O1r>

48 Charles Booth, The Inhabitants of Tower Hamlets (School Board Division), Their Condition and Occupations, (Great-Britain Wiley-Blackwell, 1887), Journal of the Royal Statistical Society, vol. 50, n° 2, p. 328.

49 المندوبية السامية للتخطيط، بلاغ بمناسبة الحملة الوطنية والدولية للتعبئة من أجل القضاء على العنف ضد النساء، شوهدي في 20/06/17 في: <https://bit.ly/36Y2Ak9>

50 المرجع نفسه.

51 المرجع نفسه.

52 المرجع نفسه.

53 المرجع نفسه.

54 المرجع نفسه.

55 أحمد مدياني "بالأرقام.. فيدرالية رابطة حقوق النساء تكشف حصيلة رصد العنف ضد المرأة في زمن الحجر الصحي"، TELQUEL عربي، 27 أبريل 2020، شوهدي في 2020/05/08 في: <http://bit.ly/2Fi5O6N>

56 Phumzile Mlambo-Ngcuka, la violence à l'égard des femmes, cette pandémie fantôme, 6 avril 2020, consulté le 07/08/2020 dans : <https://bit.ly/30ZLsa4>

57 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إعلان ومنهاج عمل بيجين، 15 شتبر 1995، ص.2، شوهدي في 06 أبريل 2020، في: <https://bit.ly/35PnNKV>

58 وكالة المغرب العربي للأنباء، «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.. مشروع ملكي في خدمة الرأسمال البشري»، الرباط، 29 يوليوز 2020، شوهدي في 31 يوليوز 2020، في: <https://bit.ly/3iZFaNm>

59 The World Economic Forum, The global gender gap report (Cologny/Genève, 2018), p. 11, consulté le 15/07/2020 dans : <https://bit.ly/2H65E2Q>

60 منظمة مغربية تأسست سنة 1993، وتشكل من عدد من الجمعيات الوطنية والجهوية.

61 شبكة نساء متضامات تأسست سنة 2006 وهي شبكة كبرى تضم جمعيات ذات بعد وطني وجهوي ومحلي.

62 فدرالية رابطة حقوق النساء وشبكة نساء متضامات، تقرير حول الوضعية الحقوقية للنساء المغريات 25 سنة بعد مؤتمر بيجين التقرير ..، أكتوبر 2019، ص. 4، شوهدي في 20 يوليوز 2020، في: <https://bit.ly/2FriOqM>

63 المرجع نفسه، ص. 4.

64 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2018، ص.71، الرباط، شوهدي في 2019/06/08 في: <https://bit.ly/34SptTC>

65 Human Rights Watch, lettre adressée à la Ministre de la Solidarité, de la femme, de la famille et du développement social et au Ministre de la Justice et des Libertés, le 16 février 2016, New York, p. 8, consulté le 28 septembre 2020, dans <https://bit.ly/353Kjzr>